منظمة الصحة العالمية
المكتب الإقليمي لشرق المتوسط
World Health Organization
REGIONAL OFFICE FOR THE Eastern Mediterranean
Organisation mondiale de la Santé
BUREAU RÉGIONAL DE LA Méditerranée orientale

اللجنة الإقليمية لشرق المتوسط
الدورة السبعون
البند 4 (و) من جدول الأعمال المؤقت

EM/RC70/11
ش م/ل إ 11/70
آب/أغسطس 2023

نسخة اللجان الإقليمية
الأصل بالإنكليزية

برنامج العمل العام الرابع عشر للفترة 2025-2028

منظمة الصحة العالمية

برنامج العمل العام الرابع عشر للفترة ٢٠٢٥–٢٠٢٨

وثيقة تشاور

المقدمة

١– في عام ٢٠٢٣، بعد أن نظرت جمعية الصحة العالمية السادسة والسبعون في تقرير المدير العام عن التمويل المستدام،[١] طلبت إلى المدير العام أن يعدّ، بالتشاور مع الدول الأعضاء، مسوّدة برنامج العمل العام الرابع عشر للفترة ٢٠٢٥–٢٠٢٨ (برنامج العمل العام الرابع عشر)، بوصفها الاستراتيجية التقنية التي ترتكز عليها الجولة الاستثمارية الأولى للمنظمة في الربع الأخير من عام ٢٠٢٤.[٢] ومن المقرر أن يحل برنامج العمل العام الرابع عشر محل برنامج العمل العام الثالث عشر، ٢٠١٩–٢٠٢٥ (برنامج العمل العام الثالث عشر) قبل انتهاء مدته بعام واحد، على أن يشمل حافظة تمويل وسرداً قوياً للنتائج، ويستخلص الدروس من برنامج العمل العام الثالث عشر. وسينظر في اعتماد برنامج العمل العام الرابع عشر كل من جمعية الصحة العالمية السابعة والسبعين في عام ٢٠٢٤، عن طريق لجنة البرنامج والميزانية والإدارة التابعة للمجلس التنفيذي في اجتماعها التاسع والثلاثين، والمجلس التنفيذي في دورته الرابعة والخمسين بعد المائة.

٢– وقد أُعدّت وثيقة التشاور هذه تيسيراً للمناقشات مع الدول الأعضاء بشأن عملية الإعداد المقترحة وصياغة السرد الرفيع المستوى لبرنامج العمل العام الرابع عشر حتى ١٥ آب/ أغسطس ٢٠٢٣. ومع توافق رأي الأمانة مع آراء الدول الأعضاء بشأن سياق برنامج العمل العام الرابع عشر وهدفه الشامل وأغراضه الاستراتيجية المقترحة والقيمة المضافة الفريدة للمنظمة في النظام الإيكولوجي للصحة العالمية المعروض في هذه الوثيقة،[٣] ستتضمن الإصدارات اللاحقة من الوثيقة إطاراً مقترحاً للنتائج، وتفاصيل عن تحقيق الأغراض الاستراتيجية، ومعلومات مفصّلة عن الأغراض الوظيفية الأساسية الشاملة للمنظمة (على سبيل المثال، العلوم، والبيانات، والقيادة) وأغراض الإدارة (مثل العمليات الإدارية والمساءلة) لبرنامج العمل العام الرابع عشر.

٣– وسيُعدّ برنامج العمل العام الرابع عشر في إطار عملية تكرارية واسعة النطاق وعميقة مع الدول الأعضاء، تشمل مشاورات عالمية وإقليمية واجتماعات للجان الإقليمية ودورات مخصصة، على سبيل المثال، مع الدول الجزرية الصغيرة النامية. وقد أرست الأمانة عمليات لغرض تيسير المشاركة والمواءمة وإبداء التعليقات على مستويات المنظمة الثلاثة كافة. كما ستُلتمس وجهات نظر الأطراف الرئيسية، بما فيها المنظمات الدولية ومنظمات المجتمع

---

١ الوثيقة ج٣٢/٧٦.

٢ انظر المقرر الإجرائي ج ص ع٧٦(١٩) (٢٠٢٣).

٣ في سياق برنامج العمل العام الرابع عشر، يشير مصطلح "النظام الإيكولوجي للصحة العالمية" إلى الشبكة المعقدة من الجهات الفاعلة المترابطة على المستوى المجتمعي والقُطري والإقليمي والعالمي – في القطاعات الحكومية وغير الحكومية والعامة والخاصة وقطاع الصحة والقطاعات ذات الصلة بالصحة – التي تؤثر على صحة الناس ورفاههم، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

المدني والمنظمات المجتمعية والشـــبابية المعنية، فضـــلاً عن القطاع الخاص، مع إيلاء الاعتبار الواجب لإطار المشاركة مع الجهات الفاعلة غير الدول. وتشمل المدخلات الرئيسية لبرنامج العمل العام الرابع عشر نتائج التقييمات المستقلة لكل من برنامج العمل العام الثالث عشر، وبرنامج عمل التحوّل في المنظمة، وإطار المنظمة للإدارة القائمة على النتائج، وإدماج المنظور الجنســاني والإنصــاف وحقوق الإنســان في عمل المنظمة، فضــلاً عن التقييمات الخارجية للاستجابة لمرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، والاستراتيجيات الإقليمية للمنظمة، وتقرير المدير العام عن تمديد فترة برنامج العمل العام الثالث إلى عام ٢٠٢٥،[١] وتوصـــيات فرقة العمل المرنة للدول الأعضـــاء والمعنية بتعزيز الحوكمة الميزانية والبرمجية والتمويلية للمنظمة وخطة التنفيذ المقدمة من الأمانة.[٢]

٤- وبالاســـتناد إلى التوجيه المقدّم من جمعية الصـــحة في أيار/ مايو ٢٠٢٣ والتعليقات الواردة من الدول الأعضـــاء خلال الجلســـة الإعلامية الأولى المخصـــصـــة لبرنامج العمل العام الرابع عشـــر في ١٤ تموز/ يوليو ٢٠٢٣، تقدّم الفروع اللاحقة من هذه الوثيقة لمحة عامة أولية عن الســـرد الرفيع المســـتوى المقترح لبرنامج العمل العام الرابع عشر، بما في ذلك: سياق برنامج العمل العام الرابع عشر؛ والجوانب الجديدة من برنامج العمل العام الرابع عشـر، بما في ذلك الدروس المسـتفادة من برنامج العمل العام الثالث عشـر؛ والهدف الشـامل لبرنامج العمل العام الرابع عشـر وأغراضـه الاسـتراتيجية؛ والقيمة المضـافة الفريدة للمنظمة في النظام الإيكولوجي للصـحة العالمية؛ والاعتبارات الأولية لإطار نتائج برنامج العمل العام الرابع عشر، وحافظة التمويل واستراتيجية التمويل.

سياق برنامج العمل العام الرابع عشر: عالمٌ مختلف اختلافاً جذرياً

٥- منذ اعتماد أهداف التنمية المستدامة في عام ٢٠١٥، تَغيّر العالم تغيّراً جذرياً على نحو ينطوي على آثار بالغة على الصـحة والرفاه والنُظُم الصـحية في كل مكان من العالم. وتسـارعت وتيرة التغيرات الديموغرافية والوبائية والبيئية والاقتصـادية والتكنولوجية والعلمية الرئيسـية. وتعاني البلدان من تدهور ظروف تحقيق حصـائل صـحية أفضـل بسـبب العوامل التالية: تغيّر المناخ؛ وشـيخوخة السـكان؛ وانعدام الأمن الغذائي؛ وتزايد عبء اعتلالات الصـحة النفسـية والأمراض غير السـارية؛ وعدم اكتمال برامج الأمراض السـارية؛ والأخطار المُعدية والمخاطر الطبيعية المسـتجدة؛ وتزايد أوجه عدم المسـاواة؛ والتوسّـع الحضـري؛ وتقلُّص الحيز المالي، بما في ذلك أعباء الديون؛ والهجرة. وعلاوة على ذلك، يتزايد خطر حدوث طوارئ صـحية جديدة بسـبب أزمة المناخ، وتفاقم التدهور البيئي، وعدم الاسـتقرار الجغرافي السـياسـي والنزاعات. وقد تضـرّرت النظم الصـحية، ولاسـيما القوى العاملة في مجالَيْ الصحة والرعاية، من جائحة كوفيد-١٩ وتعاني من ركود الميزانيات أو انخفاضها، فيما يحتاج ٣٤٠ مليون شـخص إلى مسـاعدات إنسـانية، وهو عدد قياسـي، ولا تزال غالبية أهداف التنمية المسـتدامة بعيدة عن المسـار الصحيح،[٣] بما فيها تلك المتعلقة بالصحة.

٦- وفي الوقت نفســـه، في أعقاب جائحة كوفيد-١٩، يولي الناس أهمية أكبر لصـــحتهم ورفاههم، ومازال الطلب على الخدمات الصـحية يتزايد، مع صـدور نداءات جديدة إلى اتباع نهج أكثر شـمولاً وتكاملاً وإنصـافاً في مجال الصـحة، وتزايد الدعوات إلى تعزيز الصـحة والرفاه من أجل دفع عجلة برامج العمل الإنمائية والإنسـانية والاقتصـادية. وتتيح أوجه التقدم الأخيرة والحالية في مجال التكنولوجيا والرقمنة والذكاء الاصـطناعي والعلوم

١ الوثيقة ج٧٥/٨، بما في ذلك تحديد الدول الأعضاء لأولويات الحصائل.

٢ الوثيقة م ت١٥٢/٣٤.

٣ Progress towards the Sustainable Development Goals: towards a rescue plan for people and planet: SDG progress report special edition 2023: New York: United Nations; 2023 (advance unedited version; https://hlpf.un.org/sites/default/files/2023-04/SDG%20Progress%20Report%20Special%20Edition_0.pdf, accessed 15 August 2023).

السلوكية والعلوم الأساسية والانتقالية الفرص[1] لتحسين الصحة والرفاه للجميع، ولكنها تنطوي أيضاً على تهديدات في بعض الأحيان.

٧- كما يتطور النظام الإيكولوجي للصحة العالمية بسرعة. وقد أسفرت جائحة كوفيد-١٩ عن التزامات جديدة وتصميم جديد على تمكين قيادات الصحة على الصعيد الوطني بشكل أفضل، فضلاً عن زيادة الاستثمار المحلي في بناء القدرات الصحية الوطنية في بعض البلدان. وتعكف مؤسسات إقليمية جديدة، مثل المراكز الأفريقية لمكافحة الأمراض والوقاية منها، وسلطة التأهب للطوارئ الصحية والاستجابة لها التابعة للاتحاد الأوروبي، ومركز طوارئ الصحة العامة والأمراض الناشئة التابع لرابطة أمم جنوب شرق آسيا والمزمع إنشاؤه، على تعزيز التعاون والقدرات بين البلدان. وتتفاوض البلدان على صك دولي جديد لمعالجة أوجه الإخفاق الفاضحة في الاستجابة لجائحة كوفيد-١٩، ولا سيما في إتاحة التدابير الطبية الحيوية المضادة إتاحةً منصفة. وعلاوة على ذلك، يشهد كل مكان من العالم تزايداً في عدد الجهات الفاعلة في مجال الصحة وتنوّعها، ويتراوح ذلك من منظمات المجتمع المدني إلى القطاع الخاص مروراً بقطاع العمل الخيري. ويتزايد التركيز على نهج الصحة الواحدة، وعلى دور الصحة التقليدية والتكميلية والتكاملية وتقدير معارف الشعوب الأصلية. وتعمل الجهات الفاعلة الرئيسية، من قبيل منظمة الأمم المتحدة للطفولة وصندوق الأمم المتحدة للسكان والصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا وتحالف غافي للقاحات والائتلاف المعني بابتكارات التأهب لمواجهة الأوبئة، ومؤخراً، صندوق مكافحة الجوائح، على تعزيز أثر عمل المنظمة الأساسي في مجال وضع القواعد والمعايير وعملها التقني. وتقيم المنظمة شراكات مبتكرة من أجل ضمان مشاركة أكثر تنسيقاً مع الجهات الفاعلة الرئيسية، بما فيها مجموعة البنك الدولي وغيرها من المصارف الإنمائية الإقليمية.

٨- وقد شرعت المنظمة نفسها في عملية تغيير كبرى على مدى السنوات الخمس الماضية، مدفوعةً في ذلك ببرنامج العمل العام الثالث عشر وبرنامج عمل التحوّل في المنظمة والحاجة إلى الاستجابة لأحداث، بما فيها جائحة كوفيد-١٩ وغيرها من الأزمات. وباتت المكانة الفريدة التي تحتلها المنظمة في برامج عمل الصحة والتنمية المستدامة والأمن أكثر بروزاً، ويُتوقّع أن تؤدي المنظمة دوراً أكبر على المستوى القُطري والإقليمي والعالمي في المستقبل. وعلى الصعيد الداخلي، أخذت المنظمة بطرق عمل جديدة، وواءمت مستوياتها الثلاثة كافة حول مهمة واستراتيجية وقيم مشتركة، وبنتْ قدرات جديدة مهمة (في مجال العلوم والصحة الرقمية والبيانات والتنفيذ لتحقيق الأثر والاتصالات والتأهّب مثلاً). وفي الفترة الأخيرة، وُضعت خطة شاملة لتعزيز قدرات المنظمة وإمكاناتها على الصعيد القُطري من أجل ضمان أن يُحدث عمل المنظمة في مجال وضع القواعد والمعايير أثراً قابلاً للقياس بقدر أكبر من الفعالية لجميع الناس في كل مكان من العالم. وعلى الرغم من أنه لا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به لتحقيق هدف تحوُّل المنظمة تحولاً كاملاً، فإن هذه التغييرات تجعل المنظمة أكثر كفاءة ووجاهة واستجابة لاحتياجات الدول الأعضاء، وأكثر استعداداً لأداء دورها المركزي في تنسيق النظام الإيكولوجي للصحة العالمية الأوسع نطاقاً من أجل الصحة والرفاه والتمكين من إرسائه.

ما هي الجوانب الجديدة في برنامج العمل العام الرابع عشر؟

٩- لقد استند برنامج العمل العام الثالث عشر إلى أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالصحة وجعل مستويات المنظمة الثلاثة كافة تركّز على إحداث أثر قابل للقياس على الحصائل الصحية على الصعيد القُطري. وتتمثل إحدى السمات الرئيسية لبرنامج العمل العام الثالث عشر في غاياته القابلة للقياس الكمي المتمثلة في استفادة مليار شخص آخر من التغطية الصحية الشاملة، وحماية مليار شخص آخر من الطوارئ الصحية على نحو أفضل، وتمتُّع مليار شخص آخر بمزيد من الصحة والعافية. كما أن مفهوم "المليارات الثلاثة" هذا أتاح مواءمة

[1] العلوم الانتقالية هي عملية تحويل البيّنات المستمدة من البيانات والعلوم إلى تدخلات وعمليات وطنية لاتخاذ القرار كفيلة بتحسين صحة الأفراد وعموم الناس.

عمل المنظمة اليومي على مستوياتها الثلاثة كافة بصورة أكبر مع مهمتها المتمثلة في دعم الدول الأعضاء. ودَعَم برنامج العمل العام الثالث عشر، بدوره، برنامج عمل التحوّل في المنظمة،[1] بفضل مسارات عمله المحددة التي تهدف إلى تعزيز كفاءة المنظمة في مجالات تنفيذ الاستراتيجية، والمساءلة، والأثر عن طريق عمليات هي الأفضل في فئتها، ونموذج تشغيلي متوائم على ثلاثة مستويات، ونُهج جديدة للشراكات، وتمويل المنظمة بشكل مستدام ويمكن التنبؤ به، وثقافة تركّز على النتائج، وقوة عاملة قادرة على تحقيق الغرض المنشود.[2] ولتسريع وتيرة التقدم صوب بلوغ أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالصحة وغايات المليارات الثلاثة، عرضت الوثيقة المتعلقة بتمديد فترة برنامج العمل العام الثالث عشر (من ٢٠١٩–٢٠٢٣ إلى ٢٠٢٥) المجالات البرمجية الثلاثة ذات الأولوية المتمثلة في تعزيز الصحة وتوفيرها وحمايتها، مدعومة في ذلك بالأولويتين التمكينيتين المتمثلتين في تمكين الصحة والأداء من أجل الصحة.[3]

١٠- ويستند برنامج العمل العام الرابع عشر إلى مواطن قوة برنامج العمل العام الثالث عشر، وأولويات وثيقة تمديد فترة برنامج العمل العام الثالث عشر وبرنامج عمل التحوُّل في المنظمة، ويتضمن في الوقت نفسه الدروس المستخلصة، بطرق منها التقييم المستقل الجاري لبرنامج العمل العام الثالث عشر. ومن شأن برنامج العمل العام الرابع عشر أن يوائم الأغراض الاستراتيجية للفترة ٢٠٢٥–٢٠٢٨ مواءمةً وثيقة مع المجالات ذات الأولوية المحددة في وثيقة تمديد فترة برنامج العمل العام الثالث عشر، والمتمثلة في تعزيز الصحة وتوفيرها وحمايتها، ومع قياسٍ محسَّن للأثر يُستخدم على الصعيد القُطري والإقليمي والعالمي. وعلى الرغم من أن برنامج عمل التحوّل في المنظمة يغيّر حالياً ثقافة المنظمة وقدراتها، واضعاً الغرض المشترك والأثر على البلدان وتعزيز المساءلة في صميم عمله، إلا أن هذه التغييرات شُعر بها، حتى الآن، بشكل أساسي في المقر الرئيسي بدلاً من المكاتب القُطرية والإقليمية. وبناءً على ذلك، يجب أن يشكّل إحداث تغيير حقيقي في عمليات المنظمة وقدراتها على الصعيدين القُطري والإقليمي أحد المحاور الرئيسية لبرنامج العمل العام الرابع عشر للنهوض بالصحة والرفاه في السياق العالمي المتغيّر.

١١- وتشير التحليلات الأولية المستمدة من التقييم المستقل لبرنامج العمل العام الثالث عشر، إلى جانب السياقات الوطنية والدولية المتغيّرة، إلى خمسة مجالات ينبغي أن يتطوّر فيها برنامج العمل العام الرابع عشر. **أولاً، يجب أن يدعم برنامج العمل العام الرابع عشر البلدان في تسريع وتيرة التقدّم صوب تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالصحة والعمل في بيئة أكثر تعقيداً على تحقيق الحصائل الصحية المنشودة.** ويعكس النطاق الموسّع هذا التحديات المتزايدة التي تواجهها جميع البلدان في ظل: شيخوخة السكان، والعبء المتزايد للأمراض غير السارية واعتلالات الصحة النفسية، وعدم اكتمال برامج الأمراض السارية وتطوّرها، وسوء التغذية، وتزايُد خطر مقاومة مضادات الميكروبات، وخطر المُمرضات التي قد تسبّب أوبئة وجوائح، واتساع نطاق آثار تغيّر المناخ، وأثر الهجرة والأزمات الإنسانية على النظم الصحية، والأثر الاقتصادي لجائحة كوفيد-١٩ على الصحة والتنمية. وتفضي هذه العوامل مجتمعةً إلى زيادة الطلب على الخدمات الصحية وضرورة توافر مجتمعات محلية ونُظم صحية أكثر متانة وقدرة على الصمود في عالمٍ يعج بالتهديدات المتزامنة والأزمات المتواصلة. **ثانياً، سيهدف برنامج العمل العام الرابع عشر إلى وضع برنامج عمل صحي لجميع الجهات الفاعلة في مجال الصحة، من المستوى القُطري إلى المستويين الإقليمي والعالمي، وسيحدّد، في الوقت نفسه، دور المنظمة ومنجزاتها المستهدفة في هذا السياق الأعم.** ويعكس هذا النهج الأكثر طموحاً وشمولاً الولاية الفريدة للمنظمة بوصفها السلطة التوجيهية والتنسيقية في

---

١ خطة تحوّل المنظمة وهيكله. جنيف: منظمة الصحة العالمية؛ ٢٠١٨ (https://www.who.int/publications/i/item/who-transformation-plan-architecture)، تم الاطلاع في ٢٤ تموز/ يوليو ٢٠٢٣). (بالإنكليزية)

٢ عملية التحوُّل في المنظمة: التقرير المرحلي لعام ٢٠٢٠. جنيف: منظمة الصحة العالمية؛ ٢٠٢٠ (https://www.who.int/publications/i/item/9789240026667)، تم الاطلاع في ١٥ أغسطس/ آب ٢٠٢٣). (بالإنكليزية)

٣ الوثيقة ج٧٥/٨.

مجال العمل الصحي الدولي[1] في العالم، وحضور المنظمة على المستويات الثلاثة، والأدوار الحاسمة التي تؤديها مجموعة واسعة ومتزايدة باستمرار من الجهات الفاعلة في مساعدة الدول الأعضاء على تحقيق أهدافها الصحية. **وثالثاً، سيدعو برنامج العمل العام الرابع عشر إلى تكثيف الاستثمار بغية تعزيز أثر حضور المنظمة وقدراتها وإمكاناتها على المستويين القُطري والإقليمي ومواصلة تعزيزه.** ويعد ذلك أمراً ضرورياً لتوفير قيادة وتنسيق وبيانات وقدرات تقنية أقوى ويمكن التنبؤ بها بشكل أفضل استجابةً للأولويات القُطرية، وقيادة عمل المنظمة في مجال وضع القواعد والمعايير بمزيد من الفعالية، والإسراع في ترجمة هذا العمل إلى سياسات وممارسات وأثر قابل للقياس، والعمل في الوقت نفسه على تلبية احتياجات بُعد الصحة العالمية الإقليمي السريع النمو والمتزايد الأهمية. **ورابعاً، سيتضمن برنامج العمل العام الرابع عشر نظرية شاملة للتغيير.** وستشرح تلك النظرية الآليات المتعددة – المباشرة وغير المباشرة على السواء – التي ستُعزَّز من خلالها قيادة المنظمة وعملها في مجال وضع القواعد والمعايير وعملها التقني وأنشطتها التشغيلية ومخرجات برنامج العمل العام الرابع عشر من أجل إحداث أثر في البلدان، فضلاً عن المساهمات التي تحتاج إليها الدول الأعضاء والشركاء لتعظيم هذا الأثر. **وأخيراً، سيشهد برنامج العمل العام الرابع عشر زيادة ملحوظة في نُهج المنظمة إزاء القطاعات الحيوية ذات الصلة بالصحة ومشاركتها معها.** ويشكل ذلك إقراراً بأن المحددات الرئيسية للصحة والرفاه تقع خارج قطاع الصحة – كما هو الحال بالنسبة للأغذية والزراعة، والطاقة والبيئة، والتعليم والعمل، والاقتصاد والتمويل – حيث سيكون من الضروري تحديد الصحة والرفاه باعتبارهما معياريين رئيسيين من معايير تصميم برامج عمل السياسات.

الهدف الشامل لبرنامج العمل العام الرابع عشر وأغراضه الاستراتيجية

١٢- يتمثل الهدف الشامل لبرنامج العمل العام الرابع عشر في **تعزيز صحة ورفاه جميع الناس وتوفيرهما لهم وحمايتهما** في كل مكان من العالم. ولتحقيق هذا الهدف، من الأساسي اعتماد نهج للرعاية الصحية الأولية يكون شاملاً ومنصفاً وعالي المردودية وفعالاً ويشمل النطاق الكامل للخدمات في جميع مراحل الحياة، والذي يتراوح من تعزيز الصحة والوقاية إلى خدمات الصحة العامة الأساسية، مروراً بالعلاج والتأهيل والرعاية الملطّفة.[2] كما سيتطلب هذا الهدف دمج عنصر المرونة المستدامة في النظم الصحية الوطنية.

١٣- وتقف البلدان في منعطف حاسم فيما يتعلق بالصحة وهي تخرج من جائحة كوفيد-١٩وتشرع في تنفيذ خطط لإنقاذ أهداف التنمية المستدامة، وتعمل في عالم أكثر تعقيداً ينطوي على مخاطر على صحة الإنسان أشدّ خطورة ممّا كان متصوراً عندما دخلت أهداف التنمية المستدامة حيز التنفيذ في ١ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٦.[3] وأصبحت الصحة والرفاه والأمن الصحي يكتسون أهمية محورية متزايدة في برامج العمل الوطنية الرامية إلى تحقيق الاستقرار والنمو على المدى الطويل. وقد عزّزت جائحة كوفيد-١٩ الأهمية التي يوليها الناس لسلامتهم البدنية والنفسية والاجتماعية، مع تحلّي الشباب بشكل خاص بالصراحة في الدعوة إلى ضمان الإنصاف في إتاحة خدمات عالية الجودة ميسورة التكلفة. وقد عانى السياسيون والاقتصاديون من العواقب الوخيمة المترتبة على الفشل في إعطاء الأولوية للصلة التي لا تنفصم بين الاقتصاد وصحة المواطنين واتخاذ إجراءات بشأنها. بيد أن تحقيق الصحة والرفاه والأمن الصحي أصبح أكثر تعقيداً من ذلك لأن الحيز المالي يتقلّص والتكاليف تتزايد ويلزم اتخاذ

---

١ دستور منظمة الصحة العالمية. في: الوثائق الأساسية: الطبعة التاسعة والأربعون. جنيف: منظمة الصحة العالمية؛ ٢٠٢٠: ١ إلى ١٩ (https://apps.who.int/gb/bd/pdf_files/BD_49th-ar.pdf#page=6، تم الاطلاع في ١٥ أغسطس/ آب ٢٠٢٣).

٢ الإطار التشغيلي للرعاية الصحية الأولية: تحويل الرؤية إلى عمل. جنيف: منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)؛ ٢٠٢٠ (https://www.who.int/publications/i/item/9789240017832، تم الاطلاع في ١٧ آب/ أغسطس ٢٠٢٣). (بالإنكليزية)

٣ Progress towards the sustainable development goals: towards a rescue plan for people and planet: SDG progress report special edition 2023: New York: United Nations; 2023 (advance unedited version; https://hlpf.un.org/sites/default/files/2023-04/SDG%20Progress%20Report%20Special%20Edition_0.pdf, accessed 15 August 2023).

إجراءات ملموسة في القطاعات الأخرى التي تحدد نوعية الطعام الذي نتناوله والماء الذي نشربه والهواء الذي نتنفّسه. وفي قطاع الصحة ذاته، يؤدي العدد المتزايد من الجهات الفاعلة إلى زيادة خطر تشتت الجهود وازدواجيتها وأوجه عدم الكفاءة، مما يحد في نهاية المطاف من إمكانية معالجة أوجه عدم المساواة.

١٤- ويعد إنشاء مستوى جديد من العمل المنسّق تقوده البلدان، في قطاع الصحة والقطاعات ذات الصلة بالصحة على السواء، ويكون مستنِداً إلى البيّنات والبيانات ومدعوماً بالعلم والتكنولوجيات الرقمية، أمراً ضرورياً لتسريع وتيرة التقدُّم صوب تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مع التأهب لتحديات العالم التي لا مفر منها بعد عام ٢٠٣٠.

١٥- وللنهوض بالهدف الشامل المتمثل في تعزيز الصحة وتوفيرها وحمايتها، وتجسيداً لعملية تحديد أولويات الدول الأعضاء في عام ٢٠٢٣،[١] ستُحدَّد في برنامج العمل العام الرابع عشر ستة أغراض استراتيجية. وفي حين أن هذه الأغراض الاستراتيجية الستة تسهم في جوانب متعددة من الأولويات المترابطة للهدف الشامل لبرنامج العمل العام الرابع عشر، فإن كل غرض يُعرض في سياق أحد المجالات الثلاثة ذات الأولوية بغية توفير إطار تنظيمي شامل وتجسيداً للجهات الفاعلة الرئيسية (على سبيل المثال، قطاع الصحة والقطاعات ذات الصلة بالصحة، وقطاعات الصحة وإدارة الكوارث/ قطاع العمل الإنساني). ويمكن لهذا النهج أيضاً أن ييسّر تتبّع التقدُّم المُحرز.

١٦- ويُدمج في المجال الأول ذي الأولوية بشأن **تعزيز الصحة والوقاية من الأمراض** الغرضان الاستراتيجيان للفترة ٢٠٢٥-٢٠٢٨ المتمثلان في (أ) إنجاز العمل الرامي إلى إحداث تحوّل في **تغيّر المناخ والصحة**، (ب) ووضع الصحة والرفاه بحزم في صميم برامج عمل سياسات القطاعات الرئيسية ذات الصلة بالصحة التي تحفز **المحددات والأسباب الجذرية** لاعتلال الصحة. وتعكس هذه الأغراض حقيقة أن العوامل الدافعة لتغيّر المناخ وأهم التأثيرات الرفيعة المستوى على الصحة تقع خارج قطاع الصحة، أيْ في النظم البيئية والاقتصادية والغذائية والتعليمية والاجتماعية ونظم النقل التي تعاني من عدم توازن شديد. وسيتراوح نطاق هذه الأغراض الاستراتيجية من الدعوة إلى حماية الصحة من تغيّر المناخ وتعميم مراعاة البيئة في قطاع الصحة إلى تشجيع اتباع نهج الصحة الواحدة واتخاذ إجراءات أساسية بشأن عوامل الخطر المرتبطة بالأمراض غير السارية والتغذية ونوعية الهواء. وبينما تشرع هذه القطاعات في اتخاذ قرارات سياسية هامة للتصدي بسرعة لتغيّر المناخ وأزمة الطاقة والتضخّم والتدهور البيئي وغيرها من الأخطار التي تهدد الاستقرار والنمو الوطنيين، تمثل فترة برنامج العمل العام الرابع عشر فرصة حاسمة لوضع الرفاه والصحة في صميم عملية اتّخاذ القرارات، مع تسخير الفرص المتاحة في مجال الصحة نتيجة لزيادة الاستثمار في هذه المجالات.

١٧- ويُدمج في المجال الثاني ذي الأولوية بشأن **توفير الصحة** الغرضان الاستراتيجيان للفترة ٢٠٢٥-٢٠٢٨ المتمثلان في (أ) الحد بشكل كبير من أوجه الإجحاف في التغطية **بالخدمات والتدخلات الصحية الأساسية في جميع مراحل الحياة** بين البلدان وفي داخل كل بلد، (ب) وعكس اتجاه **النفقات الصحية الباهظة**. وتجسد هذه الأغراض الركود المقلق الذي يتخلل التقدم صوب تحقيق التغطية الصحية الشاملة، حيث يتعذّر على أكثر من ٣٠٪ من سكان العالم – ما يمثل ٢,٤ مليار شخص – الحصول على حزمة أساسية من الخدمات، ولم يُحرز سوى تقدم ضئيل أو معدوم صوب تحقيق الأهداف الحاسمة الأهمية مثل خفض وفيات الأمهات، فيما يواجه أكثر من ملياريْ شخص صعوبات مالية شديدة للحصول على الرعاية الصحية. كما تشمل برنامج العمل الهام غير المكتمل بشأن أهداف الصحة العامة الرئيسية التي تدعمها الالتزامات السياسية العالمية. وسيتراوح نطاق هذه الأغراض الاستراتيجية من سدّ الثغرات الخطيرة في القوى العاملة في مجالي الصحة والرعاية، مروراً بالتوسّع الاستراتيجي في إنتاج المنتجات الطبية الأساسية والتصدّي للإنفاق من الأموال الخاصة، لاسيما بالنسبة للفئات الضعيفة، إلى خفض وفيات الأمهات والأطفال والمواليد بقدر كبير، وتوسيع نطاق العلاجات المضادة للأمراض غير السارية بشكل كبير، ومعالجة اعتلالات الصحة النفسية، وتحقيق أهداف هامة في مجالي التخلص من

١ الوثيقة ج٧٦/٤.

الأمراض السارية ومكافحتها، بما فيها فيروس العوز المناعي البشري والسل والملاريا، واستئصال شلل الأطفال وداء الحيات. ولبلوغ هذه الأغراض، سيكون من الأساسي تحقيق توافق الآراء بين الدول الأعضاء،[1] بدعم من جميع الشركاء، بشأن إعادة توجيه النُظم الصحية بشكل جذري باتباع نهج للرعاية الصحية الأولية مصمّم خصيصاً لسياق البلد من أجل تحقيق التغطية الصحية الشاملة، وإعمال الحق في الصحة، وبناء قدرة النظام الصحي على الصمود، وإعطاء الأولوية لتوسيع نطاق الابتكارات الذكية والعالية المردودية.

١٨- ويُدمج في المجال الثالث ذي الأولوية بشأن **حماية الصحة** الغرضان الاستراتيجيان للفترة ٢٠٢٥-٢٠٢٨ المتمثلان في (أ) ضمان استعداد جميع البلدان **استعداداً تاماً** للوقاية من المخاطر الصحية المستجدة الناجمة عن الأوبئة والجوائح وغيرها من الأخطار، والتخفيف من وطأتها، (ب) **والكشف السريع** عن جميع الطوارئ الصحية الحادة **والاستجابة لها**، مع حصول جميع المتضررين من الأزمات الممتدة على الرعاية الطبية المنقذة للأرواح بشكل مستدام. وتعكس هذه الأغراض الحاجة الأساسية إلى تعزيز البنية الهيكلية للصحة أثناء الطوارئ بقدر كبير في كل مكان من العالم، كما كشفت ذلك جائحة كوفيد-١٩، والزيادة المقلقة في عدد الكوارث والأزمات الإنسانية في كل إقليم من أقاليم المنظمة، مع تسجيل عدد قياسي للأشخاص الذين يحتاجون إلى المساعدة في عام ٢٠٢٣ يزيد على ٣٤٠ مليون شخص. وسيتراوح نطاق هذه الأغراض الاستراتيجية من تيسير العمل الحيوي لهيئة التفاوض الحكومية الدولية لصياغة نص اتفاقية أو اتفاق أو صك دولي آخر بشأن الوقاية من الجوائح والتأهب والاستجابة لها، والتفاوض بشأنه، وتعزيز اللوائح الصحية الدولية (٢٠٠٥)، إلى قيادة شبكات الخبراء التقنية والتشغيلية وإدارتها على الصعيدين المحلي والدولي، من خلال العمل في إطار النهج الترابطي بين العمل الإنساني والتنمية، ودعم استراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث، وبناء قدرات الطوارئ الحيوية الوطنية والدولية في مجال الترصّد التعاوني، والرعاية السريرية القابلة للتطوير، والمشاركة والحماية المجتمعيتين، والتدابير الطبية المضادة، والتنسيق. وبالنظر إلى الاتجاه التصاعدي لعوامل الخطر الأساسية لأحداث الطوارئ الصحية المستجدة، والطبيعة المستعصية للعديد من الطوارئ المعقدة الحالية، فإن عدد الأزمات وحجم الفئات السكانية المتضررة سيزدادان في السنوات القادمة. ولتحقيق هذه الأغراض، لابد أن يكون كل بلد ومجتمع محلي قادراً على تحديد وفهم المخاطر الصحية الناجمة عن أي خطر كان، وتقييم مواطن قوّته وضعفه ذات الصلة، والتخفيف من حدة المخاطر حيثما أمكن، واستهلال استجابة منسّقة ومستدامة ومسندة بالبيّنات، حسب الاقتضاء.[2]

١٩- وتحقيقاً لهذه الأغراض الاستراتيجية الطموحة، سيسعى برنامج العمل العام الرابع عشر إلى تحقيق مواءمة وتنسيق غير مسبوقين للعدد الاستثنائي من الجهات الفاعلة في مجال الصحة والجهات الفاعلة ذات الصلة بقطاع الصحة على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي. والأهم من ذلك، يجب أن تقطع جميع الجهات الفاعلة المعنية على الصعيد القُطري – في القطاعين العام والخاص، ومن الوكالات الدولية إلى منظمات المجتمع المدني المحلية – التزاماً متجدداً باحترام وتمكين الهياكل والعمليات الوطنية التي أُنشئت لغرض **حوكمة شؤون الصحة وقيادتها**. وفي البيئات التي تعاني من ضعف القدرات الوطنية، يجب أن يتمثل النهج في دعم تلك القدرات وتعزيزها بدلاً من الالتفاف عليها. وسيكون العمل وفقاً لمبادئ من قبيل "خطة واحدة وميزانية واحدة وفريق واحد تحت قيادة الحكومة" أمراً أساسياً. وعلى الصعيد القُطري والإقليمي والعالمي، ستؤدي المنظمة دوراً حاسماً في مواءمة هذه المجموعة الواسعة من الجهات الفاعلة الصحية مع الأولويات الوطنية.

٢٠- إن الأنشطة التقنية الأساسية الشاملة للمنظمة والتي ستوضع لها أغراض وظيفية في برنامج العمل العام الرابع عشر في مجالات مثل القيادة الصحية، والدعوة، والاتصالات الاستراتيجية، والعلوم، والبيانات، وتعزيز النظم الصحية،

---

١ الوثيقة ج٧٦/٦.

٢ تعزيز الهيكل العالمي للوقاية من الطوارئ الصحية والتأهب والاستجابة لها والقدرة على الصمود أمامها. جنيف: منظمة الصحة العالمية؛ ٢٠٢٣ (https://www.who.int/publications/m/item/strengthening-the-global-architecture-for-health-emergency-prevention--preparedness--response-and-resilience، تم الاطلاع في ١٥ آب/ أغسطس ٢٠٢٣). (بالإنكليزية)

والصحة الرقمية (بما في ذلك الذكاء الاصطناعي) والقواعد والمعايير، والتنفيذ، والعمليات، والابتكار ضرورية لجميع الأغراض الاستراتيجية. كما ستُكمَّل الأغراض الاستراتيجية بأغراض إدارة المنظمة في إطار برنامج العمل العام الرابع عشر، والتي ستهدف إلى تحسين العمليات الأساسية المتصلة بإجراءات العمل والإدارة والمساءلة. وسيوجه التزام المنظمة الراسخ بالمساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان والإنصاف في الصحة ويدعم أعمال المنظمة كافة، فضلاً عن الأغراض الاستراتيجية والأغراض الشاملة لبرنامج العمل العام الرابع عشر.

٢١- ومع تقديم الدول الأعضاء إرشاداتها بشأن الأغراض الاستراتيجية لبرنامج العمل العام الرابع عشر لغرض إعداد وثائق التشاور اللاحقة بشأن برنامج العمل، ستواصل الأمانة إعداد حيثيات كل غرض استراتيجي، مع التركيز على النُهج المبتكرة للتصدي للتحديات المزمنة، وتوضيح الأغراض الوظيفية والإدارية الأساسية الشاملة.

كيفية ترجمة عمل المنظمة إلى أثر

٢٢- يشرح هذا الفرع، على مستوىً استراتيجي، القيمة المضافة الفريدة للمنظمة في النظام الإيكولوجي للصحة العالمية والكيفية التي تساهم بها منتجات (مخرجات) المنظمة ووظائفها الأساسية وحضورها في الحصائل الصحية وتحقّق الأثر على المستويين القُطري والمجتمعي. وعند وضع إطار نتائج برنامج العمل العام الرابع عشر، ستُعدّ نظرية تغيير شاملة تتماشى مع نتائج التقييم المستقل لبرنامج العمل العام الثالث عشر وتعكس الاستمرارية بين برنامج العمل العام الثالث عشر وبرنامج العمل العام الرابع عشر.

٢٣- ويتحقّق الأثر الكامل لعمل المنظمة من خلال مزيج من الآثار المباشرة والآثار الشبكية والآثار الفعّالة على النظم الإيكولوجية للصحة والنظم الإيكولوجية ذات الصلة بالصحة الواسعة النطاق والعاملة على الصعيدين الوطني والدولي. وتعزّز هذه العلاقات بقدر كبير تطبيق منتجات وضع القواعد والمعايير والمنتجات التقنية الأساسية للمنظمة واستخدامها وأثرها على الصعيدين القُطري والمجتمعي. وتحدث **الآثار المباشرة** للمنظمة من خلال عمل المنظمة في الدول الأعضاء ومعها، وبشكل أساسي في المناطق والمجتمعات المحلية المتضررة من الأزمات، وعن طريق تنسيق طائفة واسعة من الشراكات على الصعيد القُطري والعالمي. وتجسّد **الآثار الشبكية** الدور الحاسم الذي تؤديه المنظمة، عن طريق آليات رسمية وغير رسمية، في تمكين عمل مجموعة أكبر من الجهات الفاعلة في مجال الصحة على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي، والتي تتراوح من المنظمات غير الحكومية والمنظمات الدينية ومنظمات المجتمع المدني ومقدمي الخدمات من القطاع الخاص إلى الصناديق العالمية والمنظمات المتخصّصة، وتيسير ذلك العمل. وتدل **الآثار الفعّالة** للمنظمة على دورها الحيوي في العمل مع القطاعات والجهات الفاعلة ذات الصلة بالصحة على معالجة المحددات التجارية والبيئية والاقتصادية والاجتماعية الرئيسية للصحة بإعطاء الأولوية لحصائل الصحة والرفاه في برامج عمل السياسات.

٢٤- وتولّد **الوظائف الأساسية** الست للمنظمة المنتجات والخدمات التي تدعم عمل هذا النظام الإيكولوجي الضخم على جميع المستويات. فعلى سبيل المثال، **تقود** المنظمة **وتنسّق**، على الصعيدين القُطري والدولي، برنامج عمل التنمية الصحية للأمم المتحدة، وإسهامات الكيانات المحلية والدولية المعنية بالصحة، وترتيبات الطوارئ الإنسانية لمجموعة الصحة. كما أنها تمكّن من التفاوض على المعاهدات الدولية الرئيسية مثل اتفاقية المنظمة الإطارية بشأن مكافحة التبغ واللوائح الصحية الدولية (٢٠٠٥). ويجمع مخطط المنظمة الأولي للبحث والتطوير من أجل العمل على الوقاية من الأوبئة وينسّق بين مجموعة واسعة من الخبراء الدوليين بهدف وضع **خطة البحوث** العالمية وتوجيهها، مما ييسّر عمل المعاهد والمحقّقين الوطنيين، فضلاً عن الجهات الفاعلة الدولية مثل الائتلاف المعني بابتكارات التأهب لمواجهة الأوبئة. وفي مجال **القواعد والمعايير**، تعوّل جميع البلدان تقريباً على التصنيف الدولي للأمراض الصادر عن المنظمة لتوحيد الإحصاءات الصحية والمصطلحات الرئيسية وضمان تشغيلها المتبادل، بينما يعتمد العديد من الدول الأعضاء، فضلاً عن اليونيسف وتحالف غافي للقاحات والصندوق العالمي، على اختبار المنظمة المسبق للصلاحية في شراء اللقاحات والأدوية ووسائل التشخيص المنقذة

للأرواح. وتدعم خيارات المنظمة **السياساتية** المسندة بالبيّنات، مثل قائمة أفضل الخيارات للوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها، قرارات العديد من الحكومات الوطنية والوكالات الشريكة. ويؤدي **الدعم التقني** الذي تقدمه المنظمة، من مبادئها التوجيهية إلى خبرائها وعملياتها داخل البلدان، دوراً محورياً في ترجمة السياسات إلى أثر على نحو سريع وفعال. وعلاوة على ذلك، فإن عمل المنظمة بشأن **رصد** الاتجاهات والقدرات الصحية **وتقييمها والإبلاغ عنها** يحدد الأولويات وعملية صنع القرار على جميع المستويات، من الجهات الفاعلة داخل البلد إلى الجهات المانحة الدولية والآن صندوق مكافحة الجوائح.

٢٥- وقد أُعِدّت قدرات المنظمة **وإمكاناتها وشراكاتها وعلاقاتها** لغرض ضمان ترجمة وظائفها الأساسية إلى أثر على النظام الإيكولوجي للصحة بأكمله على الصعيد القُطري والإقليمي والعالمي.

٢٦- وتوجد في صميم هذه القدرات **مكاتب المنظمة في أكثر من ١٥٠ بلداً**، والتي تقدم الدعم المباشر في مجال السياسات والمساعدة التقنية إلى الدول الأعضاء والشركاء بشأن مجموعة كاملة من المسائل الصحية، وتحدّد الأولويات الرئيسية لعمل المنظمة في مجال وضع القواعد والمعايير وتساهم فيه، وتنسّق بين وكالات الأمم المتحدة الأخرى والشركاء المنفذين الآخرين في مجال الصحة، وتوفّر خدمات منقذة للأرواح للسكان المتضررين من الأزمات. ونظراً للأهمية المحورية لعمل المنظمة داخل البلدان بالنسبة لبرنامج العمل العام الرابع عشر، فإن إمكانات المكاتب القُطرية للمنظمة وقدراتها على المساعدة على إحداث الأثر وقياسه ستُعزَّز بشكل أساسي خلال هذه الفترة، مع زيادة تفويض السلطة، وضمان حضور أساسي في البلدان يمكن التنبؤ به، وتوفير المزيد من الموارد المالية والبشرية. وتؤدي **المكاتب الإقليمية الستة** للمنظمة دوراً حيوياً في أنشطة الدعوة الرفيعة المستوى وفي إعداد إرشادات سياساتية للدول الأعضاء فيها وفقاً لسياقاتها، حيث تحدّد المشاكل التي تواجه بلداناً عديدة، وتستخلص الدروس من الحلول المحتملة، وتدعم المكاتب القُطرية للمنظمة وتقيم شبكات معها، وتقدّم المساعدة الاستراتيجية والسياساتية والتقنية حيثما لا يوجد مكتب للمنظمة، وتعمل على ضمان أن يجسد العمل المتعلق بوضع القواعد والمعايير أولويات الدول الأعضاء، وتدعم المبادرات المتعلقة بالصحة التي تضطلع بها كيانات إقليمية أخرى. وفي ظل الاتجاه الهام والمتنامي بسرعة للتعاون الإقليمي من أجل الصحة، ستُعزَّز أيضاً قدرة المنظمة على هذا المستوى تلبيةً للطلبات المتزايدة للشراكات الإقليمية، وتعزيز التعاون مع الكيانات الإقليمية المعنية بالصحة، ودعم استثمارات مصارف التنمية على نحو أفضل. ويقود **المقر الرئيسي** للمنظمة جهود تنسيق عمل المنظمة في مجال وضع القواعد والمعايير، وبرنامج عمل العلوم، وإعداد خيارات السياسات، والتفاوض بشأن الصكوك الدولية، والرصد والدعوة على الصعيد العالمي. وستساعد عمليات جديدة مهمة على مستويات المنظمة الثلاثة تهدف إلى تعزيز القدرات، مثل أكاديمية منظمة الصحة العالمية، وتسريع وتيرة إنجاز برامج محددة، مثل نهج التنفيذ لتحقيق الأثر، الذي يشمل عمليات تقييم وتحليلات معمّقة، على مواءمة البلدان والشركاء والأمانة بمستوياتها الثلاثة كافة مع أهداف واضحة ترمي إلى زيادة التعاون.

٢٧- وقد وضعت المنظمة، على مستوياتها الثلاثة كافة، مجموعة واسعة من ترتيبات الشراكة والتنسيق للتمكين من تنسيق العمل في جميع المجالات الرئيسية للصحة العامة، من بينها على سبيل المثال، الشبكة العالمية للإنذار بحدوث الفاشيات والاستجابة لها، والمبادرة العالمية بشأن مكافحة سرطان الأطفال، والميثاق العالمي بشأن داء السكري، وخطة العمل العالمية للحياة الصحية والرفاه للجميع، والتحالف من أجل العمل على إحداث التحول في المناخ والصحة. وسيتطلب تحقيق الأغراض الاستراتيجية لبرنامج العمل العام الرابع عشر مواصلة تعزيز هذه الآليات وغيرها من الآليات القائمة وتوسيع نطاقها، والاستفادة من قدرات المراكز المتعاونة مع المنظمة التي يزيد عددها على ٨٠٠ مركز وتوزيعها جغرافياً على نحو أكثر منهجية، وإقامة شراكات جديدة وأقوى، بما في ذلك مع كيانات من قبيل منظمة التجارة العالمية والقطاع الخاص من أجل النهوض بالمجالات الحاسمة الأهمية للدول الأعضاء، مثل التوسّع في إنتاج المنتجات الطبية.

٢٨- وفي ظل مواءمة الدول الأعضاء مع الهدف الشامل لبرنامج العمل العام الرابع عشر وأغراضه الاستراتيجية، ووضع إطار النتائج، ستُحدَّد نظرية التغيير الرفيعة المستوى هذه بمزيد من الوضوح لتعكس أيضاً الأعمال التي تحتاج إليها الدول الأعضاء والشركاء في قطاع الصحة والقطاعات ذات الصلة بالصحة وقطاعات الصحة وإدارة الكوارث/ العمل الإنساني لتحقيق الأثر المنشود.

وضع إطار النتائج الرفيع المستوى لبرنامج العمل العام الرابع عشر

٢٩- إطار النتائج هو أداةٌ ستستخدمها المنظمة لتخطيط برامجها وإسهاماتها في تحقيق الهدف الشامل والغايات الاستراتيجية الطموحة لبرنامج العمل العام الرابع عشر وتنفيذها ورصدها وتقييمها. وسينظّم البيانات المتعلقة بمدخلات المنظمة وأنشطتها ومُخرجاتها وحصائلها وأثرها بطريقة منطقية ومنهجية. وتتبنّى المنظمة الإدارة القائمة على النتائج باعتبارها مبدأً توجيهياً لتخطيط وتنفيذ مبادراتها وقياس مدى نجاحها ولمساعدة الدول الأعضاء على مراقبة أولويات المنظمة على نحو أفضل[١]. وسيستند إطار نتائج برنامج العمل العام الرابع عشر إلى الأعمال المنجزة سابقاً، لا سيما تلك المتصلة بأهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالصحة، وسيرصد ويدير إسهامات الأمانة (المُخرجات) في النتائج (الحصائل) المشتركة بين الأمانة والدول الأعضاء والشركاء من أجل تحقيق الأغراض الاستراتيجية لبرنامج العمل العام الرابع عشر.

٣٠- وسيوضع إطار نتائج برنامج العمل العام الرابع عشر بينما تقدم الدول الأعضاء مشورتها بشأن الأغراض الاستراتيجية المقترحة، وسيسترشد بالمبادئ التالية:

- **التركيز على الأثر والحصائل** من أجل تحقيق نتائج رفيعة المستوى؛
- وضع **البلدان في الصميم** من أجل تعريف ما تقدّمه المنظمة وترتيب أولوياته على نحو أفضل؛
- الحفاظ على **هيكل النتائج المتكامل** لبرنامج العمل العام الرابع عشر من أجل مواجهة التحديات الصحية؛
- **المساءلة والقياس والشفافية** إلى جانب مؤشرات وخطوط أساس وغايات رصينة؛
- **المرونة التنظيمية** من أجل تمكين المستويات الثلاثة كافة من أداء مهامها بأكبر قدر من الكفاءة؛
- **التعاون بين البرامج والوظائف** على المستويات الثلاثة كافة لتيسير العمل المشترك.

٣١- وستشكّل حصائل برنامج العمل العام الرابع عشر في إطار النتائج العمود الفقري لتنظيم عمل الأمانة وميزانيتها، وستُستمد من **كل غرض من الأغراض الاستراتيجية الستة المقترحة**. وبما أن الدول الأعضاء والأمانة ستكون، في نهاية المطاف، مسؤولة عن الحصائل مسؤوليةً مشتركة، بدعمٍ منسّق من الشركاء، فإنه **يُقترح التعاون مع الدول الأعضاء على إعداد الحصائل الخاصة ببرنامج العمل العام الرابع عشر ومؤشراتها وغاياتها** ذات الصلة من أجل تعزيز تولّي زمام الأمور والالتزام المشتركين. ومن شأن الاستعانة بوجهات نظر الشركاء المنفذين الرئيسيين والمجتمع الصحي العالمي الأوسع نطاقاً بشأن حصائل برنامج العمل العام الرابع عشر أن يعزّز المواءمة مع أولويات الدول الأعضاء، ويزيد من تحسين تحوّل المنظمة لتصبح أكثر توجّهاً صوب إحداث الأثر. كما سيحدد إطار نتائج برنامج العمل العام الرابع عشر المساهمات المقررة للمنظمة في كل حصيلة من الحصائل، على أن تُبيَّن المخرجات المحددة لكل ثنائية في الميزانية البرمجية للثنائية ذات الصلة.

١ يجري تنفيذ التوصيات المنبثقة عن التقييم المستقل لإطار المنظمة للإدارة القائمة على النتائج لغرض تطبيق الإدارة القائمة على النتائج على نحو أكثر تكاملاً لدعم تركيز المنظمة المستمر على تحقيق الأثر.

٣٢- وسيتواصل تحسين وتطوير **قياس أثر** المنظمة في سياق الأغراض الاستراتيجية لبرنامج العمل العام الرابع عشر وحصائله، وتوجيهات الأجهزة الرئاسية، والمشاورات مع الدول الأعضاء[١]. وستُعدّ اقتراحات لغرض تحسين تتبّع التغطية بالخدمات الصحية الأساسية والصعوبات المالية، وفي مجالات مثل المناخ والصحة، والصحة النفسية، والإعاقة، وقلة النشاط البدني، والرعاية المتخلّى عنها. ويجري حالياً وضع مجموعة محدّثة من المؤشرات لقياس مدى الاستعداد والاستجابة الوظيفيين فيما يتعلق بالتأهب للطوارئ الصحية والاستجابة لها، استناداً إلى الدروس المستخلصة من جائحة كوفيد-١٩.

تمويل برنامج العمل العام الرابع عشر

٣٣- سيكون من الضروري تمويل ميزانية المنظمة للثنائية ٢٠٢٥-٢٠٢٨ تمويلاً كاملاً ومستداماً ويمكن التنبؤ به من أجل تحقيق الأغراض الاستراتيجية لبرنامج العمل العام الرابع عشر وهدفه الشامل وأثره الكامل. وسيتوقف ذلك بدوره على المضي قُدماً في قرارات جمعية الصحة بشأن تمويل المنظمة تمويلاً مستداماً، بالموازاة مع الإصلاحات التي تقودها الدول الأعضاء وتنفّذها الأمانة[٢،٣] في الثنائية ٢٠٢٣-٢٠٢٤.

٣٤- وحافظة تمويل برنامج العمل العام الرابع عشر هي تقديرٌ للتمويل الذي ستحتاج إليه المنظمة في الفترة ٢٠٢٥-٢٠٢٨. وفي هذه المرحلة من إعداد برنامج العمل العام الرابع عشر، تعد حافظة التمويل المقدّرة إرشادية فقط وتُقدَّم لأغراض الإعلام لا غير. وستُنقَّح الحافظة مع إعداد برنامج العمل العام الرابع عشر، علماً أن اعتماد برنامج العمل العام الرابع عشر لن يعني اعتماد حافظة التمويل ولن يحل محل اعتماد جمعية الصحة لميزانيات المنظمة البرمجية العادية للثنائيات.

٣٥- وقد وُضعت الافتراضات التالية عند حساب حافظة التمويل الإرشادية لبرنامج العمل العام الرابع عشر:

- لا يُدرَج في حافظة التمويل سوى القطاع الأساسي من ميزانيات المنظمة البرمجية لفترة برنامج العمل العام الرابع عشر لأن ميزانية القطاعات الأخرى تعدّ وفقاً للأحداث (مثل الفاشيات والأزمات الإنسانية) و/ أو تشكّلها سائر الجهات الفاعلة (أيْ الشراكات من قبيل المبادرة العالمية لاستئصال شلل الأطفال)؛
- يشكل القطاع الأساسي من الميزانية البرمجية للثنائية ٢٠٢٤-٢٠٢٥ الأساس في حساب متطلبات التمويل الإضافية للأولويات المستجدة (مثل تعزيز المكاتب القُطرية، والانتقال في مجال شلل الأطفال، والمساءلة، والبيانات، والابتكار)؛
- يُنفَّذ العمل الرامي إلى تعزيز المكاتب القُطرية تنفيذاً كاملاً، مع توقُّع زيادة حصة المكاتب القُطرية من الميزانية الأساسية؛
- يُبقى على الجدول الزمني الحالي لاستئصال شلل الأطفال وتُدمج وظائف الصحة العامة التي تموّلها المبادرة العالمية لاستئصال شلل الأطفال دمجاً كاملاً في القطاع الأساسي؛
- يتواصل تعزيز العمل المتعلق بوظائف المساءلة الرئيسية التي تضطلع بها المنظمة (مثل منع أفعال الاستغلال والاعتداء الجنسيين والتحرش الجنسي والتصدي لها، وخطة تنفيذ الإصلاح المقدمة من الأمانة).

٣٦- واستناداً إلى هذه الافتراضات، تبلغ حافظة التمويل الإرشادية لبرنامج العمل العام الرابع عشر لفترة السنوات الأربع ٢٠٢٥-٢٠٢٨ حوالي ١١,٢ مليار دولار أمريكي (انظر الجدول). وباحتساب الاشتراكات المقدرة

---

١ الوثيقة م ت١٥٢/٢٨.

٢ الوثيقة EB/AMSTG/3/4.

٣ تتبُّع أعمال خطة تنفيذ الإصلاح المقدمة من الأمانة. جنيف: منظمة الصحة العالمية؛ ٢٠٢٣ https://www.who.int/about/governance/member-states-portal/tracking-secretariat-implementation-plan-(sip)-actions، تم الاطلاع في ١٥ آب/ أغسطس ٢٠٢٣). (بالإنكليزية)

الحالية للدول الأعضـــاء والزيادة المتوقّعة خلال الفترة المذكورة، تُقدَّر الاحتياجات المتوقعة من التمويل الطوعي للقطاع الأساسي من برنامج العمل العام الرابع عشر بنحو ٨ مليارات دولار أمريكي. وستكون الجولة الاستثمارية للمنظمة وسيلة رئيسية للحصول على هذه الأموال. ومن المتوقع أن تتغيّر هذه الأرقام مع وضع برنامج العمل العام الرابع عشر وتوفير المزيد من المعلومات عن التكاليف المتوقعة لتنفيذ الأولويات المحددة للدول الأعضاء وإدارة المخاطر المالية المحتملة التي قد يتم تكبّدها خلال فترة برنامج العمل العام الرابع عشر.

الجدول: حافظة التمويل الإرشادية للقطاع الأساسي لبرنامج العمل العام الرابع عشر، ٢٠٢٥-٢٠٢٨، بما في ذلك الأولويات المستجدة (بملايين الدولارات الأمريكية)

	٢٠٢٥	٢٠٢٦	٢٠٢٧	٢٠٢٨	المجموع
القطاع الأساسي (استناداً إلى الميزانية البرمجية للثنائية ٢٠٢٤-٢٠٢٥)	٢ ٤٨٤	٢ ٤٨٤	٢ ٤٨٤	٢ ٤٨٤	٩ ٩٣٦
الأولويات المستجدة		٢٤٤	٤٧٦	٥٠١	١ ٢٢١
حافظة برنامج العمل العام الرابع عشر الإرشادية					**١١ ١٥٧**

الإجراء المطلوب من الدول الأعضاء

٣٧- الدول الأعضاء مدعوة إلى توفير الإرشاد للأمانة بشأن التوجّه الاستراتيجي لبرنامج العمل العام الرابع عشر وتقديم المشورة لتعزيز عملية الإعداد المقترحة.

٣٨- واستناداً إلى هذا الإرشاد، ستتولى الأمانة إعداد فروع محددة لكل غرض من الأغراض الاستراتيجية الستة المقترحة لبرنامج العمل العام الرابع عشر، بما في ذلك معلومات مفصلة عن النطاق والأعمال ذات الأولوية والمُخرجات والتحوّلات في النهج اللازم لتحقيق كل غرض، فضلاً عن تحليلٍ للجهات صاحبة المصلحة. كما ستشرع الأمانة في إجراء مناقشات مع الدول الأعضاء بشأن الحصائل والمؤشرات المحتملة لكل غرض استراتيجي، فضلاً عن اقتراحات بشأن وضع إطار معزَّز لقياس الأثر. وستسعى الأمانة إلى إعداد النسخة التالية من هذه الوثيقة، والتي ستتضمّن تحليلاً رفيع المستوى للمخاطر، إضافة إلى فروع تتناول الأغراض الوظيفية الشاملة للمنظمة (مثل العلوم والبيانات والرقمنة) وأغراض الإدارة (بما فيها وظائف المساءلة) لبرنامج العمل العام الرابع عشر، وذلك بحلول نهاية أيلول/ سبتمبر ٢٠٢٣. وسيُسترشد بتلك الوثيقة في المشاورات اللاحقة.

= = =